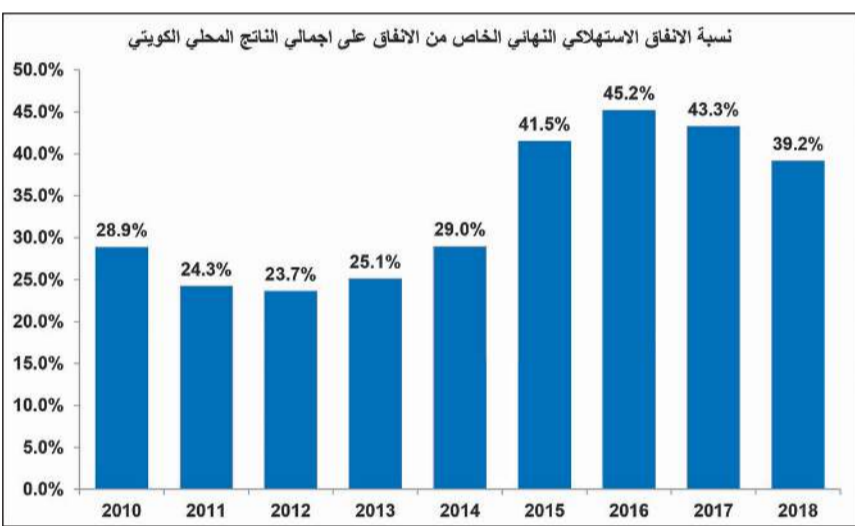
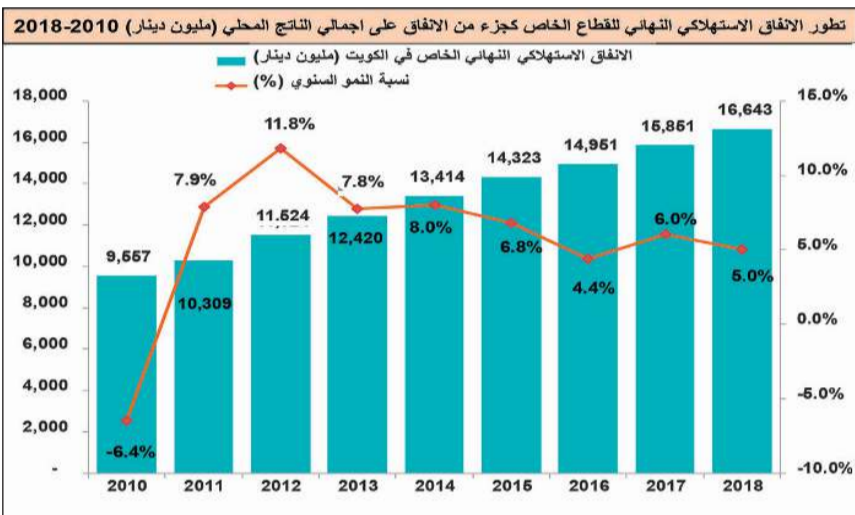




باجمالي 52 مليار دينار خلال الفترة بين العامين الماليين 2010/2009 و2019/2018.. وبمعدل نمو سنوي مركب 9,5%

# رواتب القطاع العام قفزت 4 مليارات دينار في 10 سنوات

88 مليار دينار أنفقتها المواطنين والمقيمون خلال 10 سنوات مضت.. في ظل القدرة الشرائية العالية ■ 8,7 مليارات دينار إجمالي القروض الممنوحة للمواطنين والمقيمين خلال الـ 10 سنوات الماضية



تطور إجمالي قيم معاملات أجهزة نقاط البيع في الكويت فقط (مليون دينار) 2020-2010

تطور الاتفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع الخاص كجزء من الاتفاق على إجمالي الناتج المحلي (مليون دينار) 2018-2010

نسبة الاتفاق الاستهلاكي النهائي الخاص من الاتفاق على إجمالي الناتج المحلي الكويتي

النمو في معاملات أجهزة نقاط البيع إلى معدلاتها المرتفعة في عامي 2017 و 2018 بنسبة نمو بلغت 10٪ و 14,3٪ على التوالي لتسجل أعلى مستوياتها التاريخية في عام 2018 عند 11,48 مليار دينار.

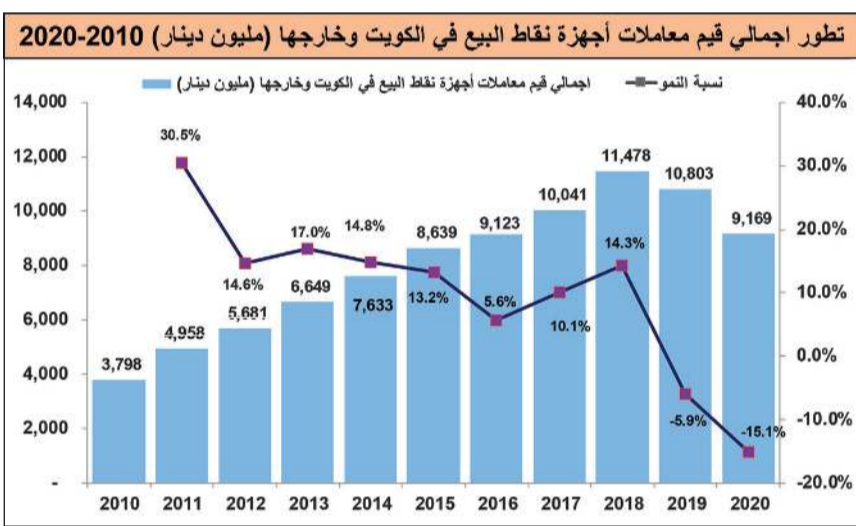
أما في عام 2019 فقد شهدت معاملات أجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجها أول انخفاض سنوي في 11 سنة بنسبته 5,9٪ بينما كانت لجائحة كورونا في عام 2020 التداعيات السلبية على معاملات نقاط البيع التي انخفضت بنسبة 15٪ لتسجل 9,17 مليارات دينار وبالتالي تعود إلى مستواها في عام 2016.

9,12 مليارات دينار خلال الفترة نفسها. وبعد فترة 5 سنوات أجهزة نقاط البيع، بالفترة من 2011 إلى 2015، وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت سائدة والنمو القوي في القروض الاستهلاكية والمرتببات الحكومية خلال تلك الفترة، بدأ الإنفاق الاستهلاكي بالتباطؤ في عام 2016 ليسجل 5,9٪. وبالتالي تباطؤ نمو قيم معاملات أجهزة نقاط البيع بالكويت وخارجها في 2016 إلى 5,6٪، لتسجل خلال السنة

التي الرواتب، فقد سجلت معدل نمو سنوي مركب 9,8٪ خلال 10 سنوات لتسجل بنهاية نوفمبر 2020 نحو 14,6 مليار دينار. وشكلت قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع داخل الكويت خلال الـ 10 سنوات الماضية نحو 92٪ من إجمالي قيمة عمليات أجهزة نقاط البيع، أي ما يعادل 80,63 مليار دينار، بينما النسبة المتبقية من المعاملات كانت خارج الكويت نتيجة الإنفاق على التسوق وحجز الفنادق خلال رحلات السفر والتي بلغت قيمتها الإجمالية

10 الماضية، حيث بلغ رصيدها بنهاية نوفمبر 2020 نحو 17,2 مليار دينار، ما يعادل 43٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك الكويتية التي بلغت 40 مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي مركب خلال الـ 10 سنوات الماضية بلغ 7٪ أو ما يعادل زيادة أجمالية قيمتها 8,7 مليارات دينار، بالمقارنة مع 8,5 مليارات دينار نهاية عام 2010. أما القروض الاستهلاكية، التي تشكل 85٪ من القروض الشخصية وتعتبر المحفز الرئيسي للاستهلاك بالإضافة

المحل المالي شهدت إجمالي المرتبات المدفوعة للعاملين في القطاع العام والمدرجة ضمن الميزانية الكويتية قفزة بقيمة 4 مليارات دينار خلال الـ 10 سنوات الماضية، بالفترة من العام المالي 2009/2010 حتى العام المالي 2018/2019، حيث ارتفعت من 3,2 مليارات دينار إلى 7,2 مليارات دينار، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 9,5٪، ليبلغ إجمالي المرتبات المدفوعة للمواطنين والإدارات الحكومية خلال الـ 10 سنوات الماضية نحو 52 مليار دينار. وفي دراسة خاصة أعدتها «الأنباء» حول الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين بالكويت وخارجها خلال 10 سنوات مضت (بالفترة بين 2010 و 2020)، وذلك استنادا إلى إحصاءات الاتفاق الاستهلاكي بالبلاد، ويبدأ بنك الكويت المركزي، يتبين أن الرواتب العالية بالقطاع الحكومي الخاص، بالإضافة إلى النمو القوي للتسهيلات الشخصية المقدمة من البنوك الكويتية هما المحركان الرئيسيان للإنفاق الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين داخل الكويت وخارجها. وتظهر البيانات أن إنفاق المواطنين والمقيمين خلال الـ 10 سنوات الماضية بلغ نحو 88 مليار دينار، وذلك عبر معاملات أجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجها، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 9٪، حيث تظهر هذه الأرقام مدى قوة القطاع الاستهلاكي بالكويت وحجم الإنفاق الاستهلاكي المرتفع بالخارج على السفر والسياحة، وذلك في ظل القدرة الشرائية العالية للمستهلك الكويتي، بالإضافة إلى شريحة مهمة من المقيمين من أصحاب الرواتب المرتفعة. وتشير البيانات إلى أن التسهيلات الشخصية المقدمة من البنوك الكويتية شهدت نموا قويا خلال السنوات الـ



رغم تأخر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية.. والمجموعة تستبعد أنماط عمليات اندماج واستحواذ بالقطاع لقلة عدد البنوك المحلية

## «هيرميس»: جودة الائتمان لدى القطاع المصرفي الكويتي تتمتع بالمرونة.. حتى الآن

البنوك الكويتية غير قلقة من قدرة العملاء على السداد.. لكنها تبقى حذرة بشأن تكلفة المخاطر في 2021

القطاع لا يرى مخاطر سلبية لضعف الإنفاق الحكومي الرأسمالي.. لاستحواذه على بند صغير بميزانياتها



اهتمام المستثمرين في 2021 يتركز على السعودية ومصر وقطر.. وبدرجة أقل على الكويت والإمارات

لعام 2021. وحظيت كل من: الإمارات والكويت والمغرب بدرجة أقل من اهتمام المستثمرين، ولم يكن مثيرا للدهشة أن تكون جودة الائتمان الموضوع الرئيسي المطروح للمناقشة، بعد تاجيلات عديدة انتهى إليها، كما هو الحال بالنسبة لمصر والمغرب والكويت، ولكنها لاتزال مستمرة بالنسبة للشرائح الضعيفة في السعودية والإمارات.

وكانت المجموعة المصرفية منها استضافت 23 مصرفا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤتمر المستثمر الافتراضي للمجموعة المالية هيرميس خلال الفترة بين 9 و 11 مارس الجاري، وبناء على حجم الحضور والأسئلة التي أثيرت خلال المؤتمر، تبين لنا أن اهتمام المستثمرين تركز على السعودية ومصر وقطر، وهي الأسواق التي تتمتع بأفضل آفاق نمو ائتماني

المتعرة في الربع الأخير من 2020 أعقاب تحسن جودة الائتمان بأعلى مما كان متوقعا بعد عمليات تأجيل دفع أقساط القروض لمدة 6 أشهر اختياريا من جانب البنوك. وتصدر الإشارة إلى أن معظم البنوك تتوخى الحيطة والحذر بشأن تكلفة المخاطر لعام 2021، لكنها في الوقت نفسه لا ترى اتجاهات مقلقة فيما يتعلق بالقدرة على السداد لدى معظم العملاء.

الهيكلة المطلوبة بشدة، ومنها إصلاحات الدعم أو تطبيق ضريبة القيمة المضافة، أما البنوك فأنها لا ترى مخاطر سلبية على ضعف النفقات الرأسمالية الحكومية، وهي بند صغير في الميزانية، وتتوقع معظم البنوك أن يكون متوسط نمو الائتمان في الكويت في خاتمة الأحاد هذا العام، أما فيما يتعلق بجودة الائتمان، فقد جاء الانخفاض في تكاليف مخصصات الديون

محمود عيسى قالت مجموعة اي اف جي هيرميس الاستثمارية المصرفية، انه لم تتم عمليات اندماج واستحواذ في اواسط البنوك الكويتية، ومن غير المرجح أن تتم في ضوء هياكل ملكية البنوك وعددها الصغير نسبيا وهو خمسة بنوك تقليدية وخمسة أخرى إسلامية، مشيرة إلى انه على الرغم من تأخر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية، إلا ان جودة الائتمان لدى القطاع المصرفي الكويتي تتمتع بالمرونة حتى الآن. وأضافت المجموعة الاستثمارية، ان عجز الميزانية المرتفع في الكويت وكيفية قيام الحكومة بحل مشكلة نقص السيولة في صندوق الاحتياطي العام من الموضوعات التي تتركز باستمرار، وترى البنوك أنه بالإضافة إلى احتمال الموافقة على قانون الدين، فإن هناك وسائل أخرى لزيادة السيولة، منها على سبيل المثال ما بدأ بتنفيذه صندوق الاحتياطي العام في 2020 من مبادلة بعض الأصول بالتدقيق مسائل مع صندوق الأجيال المقبلة، وتدور بعض المناقشات في الوقت الحاضر حول دفع الأرباح التي تحققها مؤسسة البترول الكويتية المملوكة للدولة إلى صندوق الاحتياطي العام. اما السؤال الأكثر جوهرية هو ما إذا كانت الكويت ستضفي قدما في الإصلاحات

بترجع سنوي 5,8٪.. واحتلت المرتبة الخامسة عالميا

## 667 مليار دولار الاحتياطيات الأجنبية لدول الخليج في 2020



قال مركز الإحصاء الخليجي، أمس، إن مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنهاية العام 2020، بلغ نحو 667 مليار دولار، متراجعا بنسبة 5,8٪، مقابل 707,8 مليارات دولار في 2019. وبحسب المركز، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاء في المرتبة الخامسة عالميا من حيث حجم الأصول الاحتياطية الأجنبية بعد الصين واليابان وسويسرا والاتحاد الأوروبي في العام 2020. وبالإستناد إلى بيانات البنك المركزي السعودي (ساما)، فإن الأصول الاحتياطية للسعودية البالغة نحو 453,6 مليار دولار بنهاية 2020، تمثل

